



Australian Government

ملخص استجابة الحكومة الأسترالية للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة

العربية | Arabic

يوليو/تموز 2024



هذه الوثيقة، استجابة الحكومة الأسترالية للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة، مرخصة بموجب [رخصة المشاع](#)

[الإبداعي 4.0 الدولية](#)

رابط الموقع للرخصة URL: <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode>

يرجى الإسناد: © كومنولث أستراليا (وزارة الخدمات الاجتماعية) 2024

لاحظ:

- إذا قمت بإنشاء مشتق من هذا المستند، تطلب وزارة الخدمات الاجتماعية وضع الإشعار التالي على المشتق الخاص بك: استنادًا إلى بيانات كومنولث أستراليا (وزارة الخدمات الاجتماعية).
- نرحب بالاستفسارات المتعلقة بهذا الترخيص أو أي استخدام آخر لهذا المستند. يرجى التواصل مع: مدير فرع، فرع خدمات الاتصالات، وزارة الخدمات الاجتماعية. الهاتف: 1300 653 227. البريد الإلكتروني:

communication@dss.gov.au

إشعار يحدد المواد أو الحقوق الأخرى في هذا المنشور:

- شعار النبالة للكومنولث الأسترالي - غير مرخص بموجب المشاع الإبداعي، انظر <https://www.pmc.gov.au/honours-and-symbols/commonwealth-coat-arms>
- بعض الصور والصور الفوتوغرافية (كما هو محدد) - غير مرخصة بموجب المشاع الإبداعي.

جدول المحتويات

1	خدمات الدعم
3	مقدمة
6	لقطة الاستجابة
8	التشاور والمشاركة لتوجيه استجابة الحكومة الأسترالية
11	بيان سياسة الحكومة الأسترالية بشأن إصلاح شؤون الإعاقة
13	نظرة عامة على الاستثمار والعمل
21	المواقف المتخذة استجابة للتوصيات

الاعتراف بالشعوب الأصلية

تعترف الحكومة الأسترالية بالمالكين التقليديين للبلاد في جميع أنحاء أستراليا التي نجتمع ونعيش ونعمل فيها. نحن نعترف بجميع الأوصياء التقليديين وشيوخهم في الماضي والحاضر والناشئين، ونعرب عن احترامنا لارتباطهم المستمر بثقافتهم ومجتمعهم وأرضهم وبحارهم ومياههم.

تحذير المحتوى

يحتوي هذا المنشور على معلومات حول العنف وسوء المعاملة والإهمال والاستغلال التي قد تكون مزعجة للقراء.

خدمات الدعم

الخط الوطني الساخن لإساءة معاملة ذوي الإعاقة وإهمالهم: 1800 880 052

الخط الوطني الساخن لإساءة معاملة ذوي الإعاقة وإهمالهم هو خدمة مجانية ومستقلة وسرية للإبلاغ عن إساءة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة وإهمالهم. يعمل الخط الساخن مع المتصلين لإيجاد طرق مناسبة للتعامل مع تقارير سوء المعاملة أو الإهمال من خلال الإحالة والمعلومات والدعم

1800RESPECT: اتصل على 1800 737 732، أرسل رسالة نصية إلى 0458 737 732

1800RESPECT هي خدمة المشورة والمعلومات والدعم الوطنية في أستراليا لأي شخص يتأثر بالعنف المنزلي والأسري والجنسي. وهي متوفرة، 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع.

خط المساعدة لدعم مناصرة الإعاقة: 1800 643 787

خط المساعدة لدعم مناصرة الإعاقة (خط المساعدة) هو مبادرة تجريبية تم الإعلان عنها كجزء من الاستراتيجية الخاصة بشؤون الإعاقة في أستراليا لأعوام 2021-2031، المصممة لتحسين الوصول إلى دعم المناصرة الفردية. خط المساعدة هو خدمة قائمة على الهاتف يتم تقديمها بواسطة تحالف قانون المناصرة (Advocacy Law Alliance) ويتم الوصول إليها من خلال بوابة الإعاقة (Disability Gateway). خط المساعدة هو خدمة مجانية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرتهم ومقدمي الرعاية، الذين يحتاجون إلى دعم قصير الأجل لمناصرة الإعاقة الفردية.

محدد مناصرة الإعاقة (Disability Advocacy Finder):

يوفر البرنامج الوطني لمناصرة الإعاقة إمكانية الوصول إلى دعم المناصرة الفعال للأشخاص ذوي الإعاقة. تمول وزارة الخدمات الاجتماعية 59 منظمة مناصرة في جميع أنحاء أستراليا لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. يمكن

العثور على الخدمات من خلال محدد مناصرة الإعاقة على موقع Ask Izzy الإلكتروني:

<https://askizzy.org.au/disability-advocacy-finder>

دعم Lifeline Crisis Support: اتصل على الرقم 13 11 14، أرسل رسالة نصية إلى 14 11 13 0477

Lifeline هي مؤسسة خيرية وطنية توفر لجميع الأستراليين الذين يعانون من ضائقة عاطفية إمكانية الوصول إلى دعم الأزمات وخدمات منع الانتحار على مدار 24 ساعة

خدمة دعم Beyond Blue Support Service: 1300 224 636

Beyond Blue هي منظمة توفر خط مساعدة مجاني عبر الإنترنت والهاتف للأشخاص الذين يعانون من الاكتئاب أو القلق أو مشاكل الصحة النفسية الأخرى. يمكنك التحدث إلى أخصائيي الصحة النفسية المدربين الذين يمكنهم تقديم الدعم والمشورة لك. يمكن أن تساعدك Beyond Blue أيضًا في العثور على خدمات الصحة النفسية بالقرب منك.

مقدمة

يسرنا أن نقدم ملخص رد الحكومة الأسترالية على اللجنة الملكية المعنية بالعنف وإساءة المعاملة والإهمال واستغلال الأشخاص ذوي الإعاقة (اللجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة). يمكنك الوصول إلى الرد الكامل على

www.dss.gov.au/DRC-Aus-Gov-Response

كانت اللجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة هي أكبر لجنة تحقيق في أستراليا في تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة. حيث سلطت الضوء على أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون للأذى والإقصاء والتمييز بمعدلات أعلى بكثير من الأشخاص غير ذوي الإعاقة.

نحن كأمة يجب أن يكون أداؤنا أفضل. يجب أن نعمل معًا لضمان مشاركة جميع الأستراليين كأعضاء متساوين في المجتمع، بغض النظر عن الإعاقة أو الجنس أو العمر أو العرق أو الثقافة أو الدين أو التوجه الجنسي.

يتضمن التقرير النهائي للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة 222 توصية ويحدد رؤية لأستراليا شاملة حيث يعيش الأشخاص ذوو الإعاقة دون أذى؛ حيث تكون حقوق الإنسان محمية؛ وحيث يعيش الأفراد بكرامة ومساواة واحترام، ويمكنهم من اتخاذ المخاطر وتطوير وتحقيق إمكاناتهم. **وتؤيد الحكومة الأسترالية هذه الرؤية.**

كما تتحمل الحكومة الأسترالية المسؤولية الرئيسية أو المشتركة عن 172 توصية. في هذا الرد الأولي نحن:

- ◀ نقبل أو نقبل من حيث المبدأ 130 توصية،
- ◀ ننظر في 36 توصية أخرى،
- ◀ ونشير إلى 6 توصيات.

هناك العديد من التوصيات التي تتعلق بالاستفسارات أو المفاوضات الجارية أو التي تم الانتهاء منها مؤخرًا والتي تتطلب مزيدًا من الدراسة بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة وحكومات الولايات والأقاليم وأصحاب المصلحة الآخرين. وسنواصل نشر الردود على التوصيات المتعلقة مع انتهاء هذا العمل.

نشكر ما يقرب من 10,000 شخص من ذوي الإعاقة، وعائلاتهم وأصدقائهم وممثلهم ومقدمي الرعاية الذين شاركوا تجاربهم وأفكارهم مع اللجنة الملكية. كما نشكر المفوضين وموظفي اللجنة الملكية على عملهم المهم وكل من ساهم في عملية التشاور والمشاركة للحكومة الأسترالية لإبلاغ الاستجابات والإصلاح. لقد أحدثت هذه المساهمات فرقًا بالفعل وستستمر في توجيه التغيير الوطني نحو أستراليا آمنة وشاملة ويمكن الوصول إليها.

لقد استمعنا إلى ما يمثل الأكثر أهمية للأشخاص ذوي الإعاقة وسنركز المرحلة الأولى من أنشطة الإصلاح والتنفيذ

على:

- ◀ **السلامة:** وضع أهداف للحد من الممارسات التقييدية والقضاء عليها؛ وتوحيد ترتيبات الجودة والحماية؛ وضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خطط متسقة للزوار المجتمعيين كآلية للحماية؛ وتحسين سلامة النساء والفتيات ذوات الإعاقة؛ ومواصلة الخط الوطني الساخن لإساءة معاملة ذوي الإعاقة وإهمالهم.
 - ◀ **الحقوق ومكافحة التمييز:** إنشاء برنامج جديد لمناصرة الإعاقة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أفضل لحماية حقوقهم والدفاع عنها؛ والشروع في مراجعة وتحديث قانون التمييز ضد الإعاقة لعام 1992؛ وتعديل المتطلبات الصحية للمهاجرين لتكون أكثر إنصافاً وشمولاً للأطفال ذوي الإعاقة؛ ومواصلة النظر في قانون حقوق ذوي الإعاقة الذي أوصت به اللجنة الملكية إلى جانب التقرير النهائي للجنة البرلمانية المشتركة المعنية بحقوق الإنسان في إطار حقوق الإنسان في أستراليا.
 - ◀ **الإدماج والوصول:** مراجعة الاستراتيجية الخاصة بشؤون الإعاقة في أستراليا للأعوام 2021-2031؛ وتحسين النهج الوطنية للمعلومات والاتصالات التي يمكن الوصول إليها، بما في ذلك لغة الإشارة (أوسلان)؛ والتشاور بشأن منتدى ذوي الإعاقة أو أي آلية مشتركة مناسبة أخرى لصنع القرار خاص بشعوب الأمم الأولى؛ ومواصلة برنامج تعزيز الرعاية الأولية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية؛ والعمل مع حكومات الولايات والأقاليم لتحسين النتائج للطلاب ذوي الإعاقة؛ ودعم الجهود الشعبية لكسر وصمة العار وتحسين مواقف المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - ◀ **التوظيف:** تنفيذ برنامج جديد متخصص لتوظيف ذوي الإعاقة لمساعدة المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة على الاستعداد للحصول على عمل مناسب وإيجاده والحفاظ عليه؛ وإنشاء مركز امتياز لتوظيف ذوي الإعاقة لبناء قدرات مقدمي خدمات التوظيف لتقديم خدمات عالية الجودة وفعالة؛ ومواصلة العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرتهم وممثلهم والمناصرين ومقدمي الخدمات لتطوير قطاع التوظيف المدعوم.
- يعتمد هذا على عملنا الحالي المحدد في [تحديث التقدّم الذي أحرزته الحكومة الأسترالية بشأن اللجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة](#) والاستثمار لإعادة الخطة الوطنية للتأمين ضد الإعاقة (NDIS) إلى المسار الصحيح، وإنشاء دعم أساسي إضافي، وتحسين النتائج في إطار الاستراتيجية الخاصة بشؤون الإعاقة في أستراليا لأعوام 2021-2031، وتعزيز مناهج الإدماج والوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في الإعدادات الرئيسية، وتحسين البيانات والبحوث من خلال الأصول الوطنية لبيانات الإعاقة والشراكة الوطنية لأبحاث الإعاقة.

نتطلع إلى مواصلة العمل بالشراكة مع مجتمع الإعاقة لتنفيذ تغيير هادف لتضمين رؤيتنا المشتركة لأستراليا شاملة.

سعادة أماندا ريشوورث Amanda Rishworth عضو البرلمان

وزيرة الخدمات الاجتماعية

لقطة الاستجابة

إن الحكومة الأسترالية:

← تتحمل المسؤولية الرئيسية أو المشتركة عن **172 توصية**

← تقبل أو تقبل من حيث المبدأ **130 توصية**

← تنظر في **36 توصية أخرى**،

← وتشير إلى **6 توصيات**.

ومن أجل البناء على التمويل والالتزامات الحالية لدعم أستراليا آمنة وشاملة ويمكن الوصول إليها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة، تقوم الحكومة الأسترالية باستثمار كبير في المرحلة الأولى من استجابتها للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة، بما في ذلك:

23.3 مليون دولار لإنشاء مركز
التميز لتوظيف ذوي الإعاقة

39.7 مليون دولار لإنشاء برنامج
جديد لمناصرة الإعاقة
6.9 مليون دولار لمراجعة
وتحديث قانون التمييز ضد
الإعاقة

15.6 مليون دولار لتوحيد
الترتيبات الوطنية لجودة الإعاقة
وحمايتها

1.2 مليون دولار لتطوير أهداف
للحد من الممارسات التقييدية
والقضاء عليها

12.1 مليون دولار لتعديل
المتطلبات الصحية للهجرة
لتكون أكثر إنصافاً وشمولاً
للأطفال ذوي الإعاقة

4.4 مليون دولار للنهج المتسقة
لبرامج زوار المجتمع كآلية
حماية

12.3 مليون دولار لتحسين
النهج الوطنية للمعلومات
والاتصالات التي يمكن الوصول
إليها، بما في ذلك لغة الإشارة
(أوسلان)

2 مليون دولار لتحسين سلامة
النساء والفتيات ذوات الإعاقة

2.6 مليون دولار للاستمرار في
تقديم خدمة الخط الوطني
الساخن لإساءة معاملة ذوي

227.6 مليون دولار لتنفيذ
برنامج جديد متخصص لتوظيف
ذوي الإعاقة

19.6 مليون دولار لدعم الجهود
الشعبية لتحسين المواقف
المجتمعية بشأن الإعاقة

الإعاقة وإهمالهم وخدمة حل
الشكاوى والإحالة

3.7 مليون دولار لمواصلة
برنامج تعزيز الرعاية الأولية
للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية

يعتمد هذا على الاستثمار الكبير الذي تم إجراؤه خلال الميزانيات الثلاث الأخيرة التي بلغ مجموعها **أكثر من 3 مليارات دولار لبناء أستراليا الأكثر شمولاً**. ويشمل ذلك استثمارات كبيرة وإجراءات لإعادة الخطة الوطنية للتأمين ضد الإعاقة (NDIS) إلى المسار الصحيح، و57 مليون دولار في ميزانية الأعوام 2023-24 لتطوير قطاع التوظيف المدعوم، و68.3 مليون دولار في ميزانية أكتوبر/تشرين الأول لعامي 2022-23 لتحليل وبحث وتقديم الأصول الوطنية لبيانات الإعاقة، بالإضافة إلى سن **قانون خدمات الإعاقة والإدماج لعام 2023** لتعزيز ترتيبات الجودة والحماية للأشخاص ذوي الإعاقة خارج NDIS.

التشاور والمشاركة لتوجيه استجابة الحكومة الأسترالية

وقد تشاورت الحكومة الأسترالية وتعاملت بفاعلية، على المستوى الوزاري ومن خلال فرقة العمل التابعة للجنة الملكية للكومنولث المعنية بالإعاقة (فرقة العمل)، مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومقدمي الرعاية والمنظمات التمثيلية ومقدمي الخدمات والنقابات والمجتمع الأوسع لتوجيه عملية صنع القرار بشأن الإصلاح استجابة للتقرير النهائي للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة وتوصياتها.

من استشرنا

تمت دعوة الجميع إلى الإدلاء بآرائهم وطرح وجهات نظرهم فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة. وشمل ذلك:

- الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومقدمي الرعاية،
- المناصرين والمنظمات التمثيلية،
- مقدمي دعم الإعاقة والنقابات والموظفين،
- والهيئات العليا والأكاديميين والمنظمات الأخرى.

وتعترف الحكومة الأسترالية أيضا بالمنظمات الممثلة لذوي الإعاقة، والهيئات العليا، وغيرها من المنظمات التي أجرت مشاركة ومشاورات مستقلة هامة داخل شبكات أعضائها وعرضت آراءها على فرقة العمل. وقد مكنتنا هذه الجهود من الوصول إلى المجتمع على نطاق أوسع، وسماع المزيد من الأصوات وفهم ما هو مهم بالنسبة لهم بشكل أفضل.

كيف أجرينا الاستشارة

تم تولى المشاركة الأولية مع المنظمات الممثلة لذوي الإعاقة والهيئات العليا من خلال منتديات التشاور القائمة لاستخلاص وفهم الفروق الدقيقة في آرائها بشأن التوصيات والتماس المدخلات بشأن نهج الاستشارة. وتولى ممثلو فرقة العمل أيضًا رصد وتحليل مكتبي مكثفين للتقارير العامة والتعليقات والمنتديات المتعلقة باللجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة، وحضروا العديد من المنتديات مع أصحاب المصلحة المعنيين بالإعاقة من أجل التوصل إلى فهم أفضل لاستجاباتهم لتوصيات اللجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة. كما استمعنا إلى مختلف المجالس الاستشارية، بما في ذلك المجلس الاستشاري الأسترالي لشؤون الإعاقة، بالإضافة إلى العديد من المشاورات والمنتديات المشتركة بين الولايات القضائية.

كذلك شاركت الحكومة أيضًا مع أصحاب المصلحة والمجتمع المحلي من خلال مزيج من اجتماعات المائدة المستديرة رفيعة المستوى والمنتديات وحلقات العمل والاجتماعات الفردية.

كانت صفحة DSS Engage على موقع DSS الإلكتروني هي بمثابة آلية المشاركة العامة الأساسية لفرقة العمل. وبدأ تشغيلها بعد وقت قصير من صدور التقرير النهائي للجنة الملكية المعنية بالإعاقة وظلت نشطة طوال فترة المشاورات. تمت دعوة الأفراد المهتمين من الجمهور للاشتراك للحصول على التحديثات من خلال صفحة DSS Engage، ليتم إطلاعهم على أنشطة التشاور مع أصحاب المصلحة.

التشاور مع الجمهور

تم فتح مشاورة عامة في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، من خلال استبيان عبر الإنترنت وعملية التقديم. كان الاستبيان مفتوحًا للجميع. ودعي المجيبون إلى اختيار ما يصل إلى ثلاث توصيات يعتبرونها الأكثر أهمية بالنسبة لهم، وما يصل إلى ثلاث توصيات لم يؤيدها. كانت حقول النص الحر متاحة لتقديم مزيد من المعلومات. كما تم منح المستجيبين خيار تقديم تقرير مكتوب إلى المشاورة.

أُغلقت المشاورة العامة في 19 يناير/كانون الثاني 2024. وتلقت 335 ردًا على استبيان و118 طلبًا خطيًا من مجموعة واسعة من الأفراد والمنظمات.

وجرى تحليل جميع الردود على الاستبيانات والتقارير الخطية ودمجها في تقرير يحدد المواضيع الرئيسية للاستجابات بدون تحديد للهوية. التقرير متاح على الموقع www.engage.dss.gov.au/drcausgovresponse/public-consultation-report.

ما سمعناه

كشفت المشاورة العامة عن مستوى عالٍ من الدعم العام لتوصيات اللجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة. وأشار المشاركون في الاستطلاع إلى تفاؤلهم بشأن إمكانية أن يكون لتوصيات اللجنة الملكية تأثير إيجابي على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. كما دعا العديد من أصحاب المصلحة إلى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التنفيذ. وفي حين أن العديد من التوصيات اجتذبت تأييدًا واسعًا، فإن بعض التوصيات اجتذبت آراء متباينة، لا سيما تلك المتعلقة بالتعليم الخاص/المنفصل والتوظيف والإسكان. من الواضح أن أعضاء المجتمع، مثل المفوضين الملكيين للإعاقة، لديهم وجهات نظر مختلفة حول مستقبل هذه الإعدادات. يتفق جميع أصحاب المصلحة على أن تحسين إمكانية الوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في بيئات التعليم والتوظيف والإسكان السائدة يعد أمرًا بالغ الأهمية.

العمل مع حكومات الولايات والأقاليم

في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، التزم المجلس الوزاري لإصلاح شؤون الإعاقة - الذي يضم وزراء الكومنولث والولايات والأقاليم المسؤولين عن سياسة وخدمات الإعاقة - بالعمل بشكل تعاوني للتقدم في الإصلاح الضروري لجعل أستراليا

آمنة وشاملة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى أن معالجة القضايا التي أبرزتها اللجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة تتطلب جهدًا وطنيًا، بما في ذلك جميع الحكومات وجميع أجزاء مجتمعنا.

الاستجابة المشتركة على مستوى أستراليا والولايات والأقاليم للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة متاحة على موقع وزارة الخدمات الاجتماعية <http://www.dss.gov.au/DRC-Joint-Response> وهو يدل على نهج تعاوني قوي لتنفيذ التغيير المنسق على الصعيد الوطني استجابة للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة.

بيان سياسة الحكومة الأسترالية بشأن إصلاح شؤون الإعاقة

تلتزم الحكومة الأسترالية بجهد وطني وتعمل في شراكة مع مجتمع الإعاقة لتنفيذ الإصلاحات اللازمة لجعل أستراليا أكثر شمولاً وسهولة في الوصول إليها وأماناً.

وتضمّن التقرير النهائي للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة توصيات واسعة النطاق. وتعطي الاستجابة الأولوية للاستثمار في التدابير التي من شأنها توفير حماية أفضل، وتعزيز الإدماج وإمكانية الوصول، ودعم حقوق الإنسان، والاعتراف بوجهات النظر والخبرات الفريدة لأفراد شعوب الأمم الأولى ذوي الإعاقة. سيتم تنظيم برنامج نشاط الإصلاح على مدى عدة سنوات ومواءمته مع الإصلاحات الأوسع نطاقاً للنظام البيئي للإعاقة - بالإضافة إلى إصلاحات النظام السائدة في الصحة والتعليم والإسكان - لأن هذا يدعم المشاركة المستمرة للأشخاص ذوي الإعاقة ويمكن من التغيير الدائم.

يتطلب تنفيذ رؤيتنا المشتركة لأستراليا الشاملة وترسيخها جهداً وطنياً مستداماً.

وفيما يلي **المبادئ الرئيسية** التي ستشكل وترشد التطوير والتنفيذ الجاريين لجدول أعمال الحكومة الأسترالية لإصلاح شؤون الإعاقة استجابة للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة.

تلتزم الحكومة الأسترالية بتمكين السياسة وتقديم الخدمات التي تحقق الرؤية التي وضعتها اللجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة لمجتمع أسترالي حيث الأشخاص ذوو الإعاقة:

← يعيشون في مأمن من العنف وسوء المعاملة والإهمال والاستغلال،

← تتم حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم،

← وهم أفراداً يعيشون بكرامة ومساواة واحترام ويمكنهم تحقيق إمكاناتهم.

وهذا يشمل مستقبلاً حيث يمكن للأشخاص ذوو الإعاقة وغير ذوي الإعاقة:

← العيش والتعلم والعمل واللعب والإبداع والمشاركة معاً في مجتمعات آمنة ومتنوعة،

← لديهم القدرة على الاختيار والاستقلال والكرامة لتحمل المخاطر،

← قادرين على تقديم مساهمات كبيرة للمجتمعات التي تقدر وجودهم وتعاملهم باحترام،

← وأن يكونوا آمنين ثقافياً وينتمون إلى عائلات ومجتمعات محلية وشبكات الأقران.

تلتزم الحكومة الأسترالية بتعزيز الضمانات والرقابة المستقلة وآليات الشكاوى التي ستساعد على الحد من المستويات غير المقبولة للعنف وسوء المعاملة والإهمال التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة. وفي كثير من الحالات، سيتطلب ذلك العمل مع حكومات الولايات والأقاليم لتعزيز الحماية وأنظمة الخدمات على الصعيد الوطني.

تلتزم الحكومة الأسترالية بالاستماع إلى أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل في شراكة مع مجتمع الإعاقة لتصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج التي تدفع الإصلاحات لجعل أستراليا أكثر شمولاً ويمكن الوصول إليها وآمنة للأشخاص ذوي الإعاقة.

تلتزم الحكومة الأسترالية بالاعتراف بالاحتياجات المتداخلة والمتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة والاستجابة لها، بما في ذلك النساء والأطفال؛ وشعوب الأمم الأولى؛ والأشخاص من خلفيات متنوعة ثقافيًا ولغويًا؛ ومجتمع الميم (LGBTIQA+)؛ وكبار السن الأستراليين. تلتزم الحكومة الأسترالية بدعم حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من العيش بكرامة ومساواة واحترام.

تلتزم الحكومة الأسترالية برفع القدرة عبر الخدمة العامة الأسترالية لتقديم خدمات آمنة ثقافيًا ومستجيبة بالصدمة وشاملة ويمكن الوصول إليها. تلتزم الحكومة الأسترالية بتعزيز مجتمع أكثر شمولاً يشعر فيه الأشخاص ذوو الإعاقة بأنهم ينتمون ويُحترمون ويُقدرون وقادرون على المساهمة الكاملة. تظل الاستراتيجية الخاصة بشؤون الإعاقة في أستراليا لأعوام 2021-2031 آلية السياسة الوطنية الرئيسية لدفع الإصلاحات اللازمة على المستوى الوطني.

نظرة عامة على الاستثمار والعمل

الأمن

إن إعطاء الأولوية للعمل لتحسين جودة خدمات الإعاقة، وتعزيز الحماية في المجتمع، ومنع العنف وسوء المعاملة والإهمال والاستغلال بشكل أفضل أمر هو أمر أساسي لاستجابة الحكومة الأسترالية الأولية للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة.

← 15.6 مليون دولار لإنشاء إطار للجودة والحماية واستراتيجية حماية النظام البيئي لدعم الإعاقة لتوحيد ترتيبات جودة وحماية الإعاقة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء أستراليا.

← 4.4 مليون دولار لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خطط الزوار المجتمعية المتسقة كآلية للحماية.

← 2.6 مليون دولار لاستمرار خدمة الخط الوطني الساخن لإساءة معاملة ذوي الإعاقة وإهمالهم وخدمة حل

الشكاوى والإحالة.

← 1.2 مليون دولار نحو نهج حكومي كامل للحد من استخدام الممارسات التقييدية والقضاء عليها، من خلال تحديد الأهداف ومؤشرات الأداء داخل NDIS ووضع خطة عمل مشتركة مع الولايات والأقاليم.

← التصميم الأولي لنموذج ملف تعريف المخاطر لتحديد المشاركين في NDIS بشكل أفضل والذين قد يكونون معرضين لخطر الضرر ودعم استراتيجيات الاستجابة الفردية الشاملة.

← 0.5 مليون دولار لتطبيق منظور الإعاقة على خطة العمل الأولى للخطة الوطنية لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال لأعوام 2022-2032 لتحديد كيفية تلبية كل إجراء في خطة العمل لاحتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

← 0.25 مليون دولار لضمان وصول النساء والفتيات ذوات الإعاقة في أستراليا إلى المواد الإرشادية لخدمات الخط الأمامي للعنف الأسري والجنسي.

← 1.25 مليون دولار لتوسيع مشروع فتيات أكثر أماناً لنساء أكثر أماناً Safer Girls Safer Women Project لدعم النساء والفتيات والأشخاص المتنوعين جنسياً ذوي الإعاقة، من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات وموارد وأدوات التعلم لأماكن العمل من أجل الصحة الجنسية والعلاقات القائمة على الاحترام وتعليم الموافقة.

ويستند ذلك إلى العمل والاستثمار الحاليين لتعزيز الجودة والحماية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك:

◀ 160.7 مليون دولار من خلال ميزانية 2024-25 لتحويل قدرة لجنة NDIS للجودة والضمانات على حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من سوء المعاملة والعنف والإهمال، ولاكتشاف ومنع الاحتيال من خلال برنامج البيانات والتحول التنظيمي.

◀ 142.6 مليون دولار من خلال ميزانية عامي 2023-24 لدعم لجنة NDIS للجودة والضمانات في حماية المشاركين في NDIS.

◀ إنشاء فريق عمل تسجيل مقدمي خدمات وموظفي NDIS لتقديم المشورة بشأن تصميم وتنفيذ النموذج التنظيمي الجديد المتدرج المناسب مع المخاطر والمقترح في التقرير النهائي لمراجعة NDIS.

◀ إصدار سياسة حماية المشاركين الجديدة وخطة التنفيذ للوكالة الوطنية للتأمين ضد الإعاقة (NDIA) في أبريل/نيسان 2023.

الحقوق ومكافحة التمييز

ترحب الحكومة الأسترالية بالنهج القائم على الحقوق للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة في تحقيقها وتوصياتها وهي ملتزمة بالنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الإصلاح المستمر للقانون والسياسة، وتعزيز البرامج الميدانية التي تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة للدفاع عن حقوقهم وحمايتهم.

◀ 6.9 مليون دولار لإصلاح قانون التمييز ضد الإعاقة، لمراجعة قانون التمييز ضد الإعاقة لعام 1992 بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

◀ 39.7 مليون دولار لتمويل إضافي لإنشاء برنامج جديد لمناصرة الإعاقة الفردية. سيجمع البرنامج الجديد بين الخدمات الحالية لإنشاء نموذج تسليم منسق ومتناسك لدعم الإنصاف الفردي المستمر للإعاقة. وسيؤدي ذلك إلى تحقيق نتائج أفضل للأفراد ذوي الإعاقة المعرضين لخطر كبير من الأذى من خلال تلبية الطلب غير الملبى وتوفير قدرة دعم أفضل للمجموعات الأكثر ضعفاً. وسيتم إعلامه ومواءمته مع العمل الجاري بالفعل في إطار العمل الوطني لمناصرة الإعاقة.

◀ 12.1 مليون دولار لتعديل المتطلبات الصحية للهجرة لتكون أكثر إنصافاً للأطفال ذوي الإعاقة الذين ولدوا ويعيشون في أستراليا.

وتتسق هذه التدابير مع التزام الحكومة المستمر بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتستند إلى العمل الجاري بالفعل للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك:

- ◀ **سن قانون خدمات الإعاقة والإدماج لعام 2023** لتعزيز ترتيبات الجودة والضمانات للأشخاص ذوي الإعاقة خارج NDIS. وقد وضع القانون من خلال مشاورات مكثفة مع الأشخاص ذوي الإعاقة ويسعى إلى تضمين مبادئ حقوق الإنسان.
- ◀ **وضع استراتيجية دولية جديدة للإنصاف والحقوق في مجال الإعاقة** لضمان بقاء أستراليا رائدة عالمية قوية ومتسقة في النهوض بالإنصاف وحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ◀ **اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بالتحقيق في إطار عمل حقوق الإنسان في أستراليا: في مارس/آذار 2023**، أحال النائب العام، سعادة مارك دريفوس عضو البرلمان Hon Mark Dreyfus KC MP، إطار عمل حقوق الإنسان في أستراليا إلى اللجنة البرلمانية المشتركة لحقوق الإنسان. قدمت اللجنة البرلمانية المشتركة لحقوق الإنسان **تقرير التحقيق** في 30 مايو/أيار 2024. ويقدم التقرير 17 توصية، بما في ذلك أن تعيد الحكومة وضع إطار عمل حقوق الإنسان في أستراليا وتحسينه بدرجة كبيرة، وسن قانون لحقوق الإنسان، وتعزيز دور اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان. وتنتظر الحكومة بعناية في التوصيات إلى جانب توصيات اللجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة بإنشاء قانون لحقوق ذوي الإعاقة ولجنة وطنية للإعاقة.

الشمول والوصول

ولتحقيق مجتمع شامل، يجب أن تكون النظم والخدمات متاحة للجميع ومستجيبة لمختلف الخبرات والظروف والاحتياجات لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. من خلال الاستجابة الأولية للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة، تستثمر الحكومة الأسترالية في مجموعة من المبادرات لدعم الإدماج والوصول بشكل أفضل، مع الاعتراف بالتجارب المتنوعة والمتقاطعة للأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية لهم في جميع مراحل الحياة. وتشمل هذه المبادرات ما يلي:

- ◀ **العمل مع حكومات الولايات والأقاليم بالشراكة مع شعوب الأمم الأولى في مشاورات لإنشاء منتدى الإعاقة لشعوب الأمم الأولى** أو آلية مشتركة مناسبة أخرى لصنع القرار من أجل النتائج الشاملة للإعاقة بموجب الاتفاق الوطني بشأن سد الفجوة (National Agreement on Closing the Gap).
- ◀ **مراجعة الاستراتيجية الخاصة بشؤون الإعاقة في أستراليا لأعوام 2021-2031** في عام 2024 لضمان تعزيزها كمحرك رئيسي في إحداث تغيير وطني استجابة للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة من خلال العمل مع

حكومات الولايات والأقاليم، وجمعية الحكومة المحلية الأسترالية، والمجلس الاستشاري للاستراتيجية الخاصة بشؤون الإعاقة في أستراليا، والأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم والمنظمات التمثيلية.

12.3 مليون دولار **لنهج وطني للمعلومات والاتصالات التي يمكن الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة**، بما

في ذلك تطوير خطة مرتبطة في إطار الاستراتيجية الخاصة بشؤون الإعاقة في أستراليا 2021-2031 لبنه القدرات عبر وكالات الخدمة العامة في أستراليا لتضمين إمكانية الوصول في تصميم السياسات وتنفيذ السياسات والبرامج والخدمات الحكومية والتفاعلات اليومية مع المجتمع.

3.7 مليون دولار **لمواصلة برنامج تعزيز الرعاية الأولية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية** لدعم الوصول إلى

الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية.

19.6 مليون دولار **لرفع الاستجابة للإعاقة وقدرة القوى العاملة المهنية الرئيسية ودعم الجهود الشعبية**

لتحسين اتجاهات المجتمع وفهم الإعاقة.

العمل مع حكومات الولايات والأقاليم بالشراكة مع الأشخاص ذوي الإعاقة لمساعدة المعلمين والمدارس

والأنظمة المدرسية على تقديم تعليم أكثر شمولاً لتحسين النتائج لطلاب المدارس ذوي الإعاقة.

وهذا يكمل الالتزامات القائمة الشاملة ويعمل على دعم مجتمع شامل ومتاح يدعم جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعانون من إعاقة بدنية وعصبية وخاصة بالنمو العصبي ونفسية اجتماعية وحسية وذهنية ومعرفية. يتجاوز عملنا الحالي توصيات اللجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة، بما في ذلك:

من خلال **الورقة البيضاء للطيران** التي سيتم إصدارها قريباً، ستنفذ الحكومة مجموعة من الإجراءات لتأكيد

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى السفر الجوي، وتبسيط عمليات السفر وتوفير السبل المناسبة للطعن حيث لا يتم استيفاء المعايير.

يوفر **الاتفاق الوطني لسد الفجوة (الاتفاق الوطني) والاستراتيجية الخاصة بشؤون الإعاقة في أستراليا**

لأعوام 2021-2031 أطر السياسة الشاملة التي تحدد توقعات التغيير التحويلي على جميع مستويات

الحكومة للأشخاص ذوي الإعاقة من الأمم الأولى. ويعترف الاتفاق الوطني بالإعاقة كنتيجة شاملة. ويسعى كلا

الإطارين إلى تضمين نهج قائم على نقاط القوة. تدعم **خطة تعزيز قطاع الإعاقة (DSSP) والبصمة الوطنية**

للإعاقة، التي أقرها المجلس المشترك لسد الفجوة، تنفيذ الإصلاح ذي الأولوية الثاني بموجب الاتفاق الوطني

لبناء قطاع الإعاقة الذي يسيطر عليه المجتمع.

◀ تم الإعلان عن استثمار إضافي في يناير/كانون الثاني 2024 استجابة **لمراجعة NDIS** لدعم الوصول إلى الدعم داخل وخارج NDIS، بما في ذلك من خلال:

- 11.6 مليون دولار لدعم العمل على تطوير **استراتيجية الدعم التأسيسي** وتصميم دعم تأسيسي إضافي مع الولايات والأقاليم والمجتمع.
- 118.1 مليون دولار **للتصميم والتشاور عبر التوصيات الرئيسية لمراجعة NDIS**، بما في ذلك حول طرق أكثر عدلاً وأفضل للوصول إلى ميزانية NDIS، وتحسين خيارات NDIS للمنزل والمعيشة، وطرق أفضل للوصول إلى الدعم ودفع ثمنه، وأفضل ممارسات دعم الطفولة المبكرة.
- ◀ إصدار **استراتيجية السنوات المبكرة**، التي تحدد رؤية الحكومة لتقديم أفضل دعم لأطفال أستراليا وأسرتهم. ويشمل ذلك تقييم جميع أشكال التنوع، مثل الإعاقة، وضمان أن يكون الدعم والخدمات منصفة وشاملة ويمكن الوصول إليها. تتضمن الاستراتيجية التركيز على تمكين الآباء ومقدمي الرعاية والأسر، والذي يتضمن تمكين وتشجيع الوصول المبكر إلى دعم الطفولة المبكرة عند الحاجة للكشف عن إشارات تأخر النمو المبكر والعمل عليها.
- ◀ تطوير **استراتيجية وطنية للتوحد** من شأنها تحسين نتائج الحياة لجميع المصابين بالتوحد في أستراليا. ستوفر، لأول مرة، نهجًا وطنيًا منسقًا للخدمات والدعم للأستراليين المصابين بالتوحد وأسرتهم.
- ◀ في مجال **التعليم**، تقدم الحكومة الأسترالية ما يقدر بنحو **3.7 مليار دولار** في عام 2024 لدعم المدارس لتنفيذ تعديلات معقولة من خلال تحميل معيار الموارد المدرسية **للطلاب ذوي الإعاقة**. وستبدأ وزارة التعليم أيضًا العمل على توجيه إصلاحات النظام الوطني لدفع التعليم المدرسي الأكثر سهولة وشمولًا وتحسين النتائج للطلاب ذوي الإعاقة. واستكمالًا لذلك، تنتج الحكومة موارد لدعم الطلاب وأولياء الأمور ومقدمي الرعاية لفهم حقوقهم؛ ودعم موظفي المدرسة لفهم التزاماتهم. وتدعم الحكومة أيضًا التطوير المهني لموظفي المدارس لبناء المهارات والفهم بشأن التوحد من خلال **برنامج الشراكات الإيجابية**؛ وتوفر التمويل من خلال **برنامج دعم الإعاقة في التعليم العالي** لمساعدة الجامعات على دعم الطلاب ذوي الإعاقة.
- ◀ ما يقرب من 2.65 مليون أسترالي يعتنون بشخص يعاني من إعاقة أو حالة طبية أو مرض نفسي أو كبار السن من الأستراليين. في أكتوبر/تشرين الأول 2023، أعلنت الحكومة عن تطوير **استراتيجية وطنية لمقدمي الرعاية** لدعم مقدمي الرعاية بشكل أفضل. في ميزانية عامي 2024-25، أعلنت الحكومة عن 18.6 مليون دولار على مدى 5 سنوات لإدخال قدر أكبر من المرونة لمتلقي مدفوعات مقدمي الرعاية لإدارة مسؤوليات عملهم ودراساتهم ورعايتهم.

التوظيف

تلتزم الحكومة الأسترالية بضمان حصول الأستراليين ذوي الإعاقة في سن العمل على فرصة الوصول إلى عمل آمن وشامل. ويتطلب تحقيق ذلك إصلاحًا دائمًا عبر النظام البيئي لتوظيف ذوي الإعاقة لتعزيز المشاركة في القوى العاملة، والقضاء على التمييز في مكان العمل، وتعزيز سوق عمل ديناميكي وشامل.

على مدى الأربع سنوات المقبلة، خصصت الحكومة أكثر من **5.5 مليار دولار** لمساعدة المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة على الاستعداد والعثور على عمل مناسب. ويشمل ذلك الاستثمارات الإضافية المعلن عنها في ميزانية عامي 2024-25، بما في ذلك:

← 227.6 مليون دولار كتمويل إضافي لتنفيذ **برنامج جديد متخصص لتوظيف ذوي الإعاقة** يبدأ في 1 يوليو/تموز 2025. سيحل البرنامج الجديد محل برنامج خدمات توظيف ذوي الإعاقة الحالي ويساعد الأشخاص ذوي الإعاقة أو الإصابات أو المرض في العثور على عمل مستدام والحفاظ عليه من خلال تقديم خدمات شخصية عالية الجودة.

← 23.3 مليون دولار لإنشاء **مركز التميز لتوظيف ذوي الإعاقة** لتطوير أفضل الممارسات والمعلومات القائمة على الأدلة لمساعدة مقدمي الخدمات على تقديم خدمات توظيف فعالة عالية الجودة ودعم تحسين نتائج توظيف الإعاقة.

ويستند ذلك إلى الإجراءات القائمة لتحسين نتائج التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة:

← إصدار **الورقة البيضاء للتوظيف، التي أعقبت قمة الوظائف والمهارات** التي عقدت في سبتمبر/أيلول 2022 لاستكشاف سبل تحقيق التوظيف الكامل ونمو الإنتاجية وتكافؤ الفرص. وتحدد الورقة البيضاء رؤية الحكومة لسوق عمل ديناميكية وشاملة.

← وفي أعقاب قمة الوظائف والمهارات، دخل مجلس الأعمال الأسترالي والشبكة الأسترالية المعنية بالإعاقة في شراكة مع الكومنولث وأربعة من كبار أرباب العمل لتقديم **مشروع تجريبي للمسارات الوظيفية** تصل مدته إلى 18 شهرًا. يهدف المشروع التجريبي إلى زيادة الفهم عبر جميع مستويات الإدارة لعوائق التقدم المهني التي قد يواجهها الموظفون ذوي الإعاقة، ويقدم استراتيجيات للحد من تلك العوائق. تم تخصيص ما مجموعه 3.3 مليون دولار من تمويل الكومنولث للمشروع التجريبي.

- ◀ ومن النتائج الأخرى لقمة الوظائف والمهارات، تخصيص الكومنولث مبلغ 3.3 مليون دولار من تمويل الكومنولث ليقدم على مدى 12 شهرًا **مشروع تجريبي للمرشدين المحليين للسياحة**. اختبر البرنامج التجريبي طرقًا جديدة لربط الباحثين عن عمل من ذوي الإعاقة بوظائف سياحية هادفة من خلال دعم المنظمات المنتقاة لتوفير المرشدين المحليين للعمل كحلقة وصل بين شركات السياحة الصغيرة والمتوسطة ومقدمي خدمات التوظيف إلى جانب الأشخاص ذوي الإعاقة. ساعد المرشدون المحليون في إصلاح ثقافات مكان العمل وممارسات التوظيف جنبًا إلى جنب مع بناء ثقة أصحاب العمل لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ◀ في أكتوبر/تشرين الأول 2023، أطلقت الحكومة أيضًا **مبادرة مكان العمل الشامل لمقدمي الرعاية** لضمان دعم مقدمي الرعاية بشكل أفضل للمشاركة في القوى العاملة.
- ◀ تم الالتزام بمبلغ إضافي قدره 57 مليون دولار في ميزانية عامي 2023-24 **لتطوير قطاع التوظيف المدعوم**. تدعم خدمات التوظيف المدعومة التوظيف مدفوع الأجر للأشخاص ذوي الإعاقة. حيث إنهم يلعبون دورًا حيويًا في دعم ما يقرب من 16 ألف شخص من ذوي الإعاقة للمساهمة والتواصل مع مجتمعهم المحلي من خلال التوظيف. سيزيد التمويل الإضافي من قدرة القطاع على تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة ذوي الاحتياجات العالية بإمكانية الوصول إلى مجال أوسع من فرص العمل مع دعم مستهدف بشكل مناسب. كما سيوفر الوصول إلى دعم المناصرة والمعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم لبناء الثقة والتفاهم حول الحقوق والخيارات في العمل.
- ◀ تم إصدار نسخة محدّثة من **استراتيجية توظيف المشاركين لأعوام 2024-26** للوكالة الوطنية لتأمين الإعاقة (NDIA) في 20 مارس/آذار 2024 لزيادة كفاءة وفعالية دعم توظيف الخطة الوطنية لتأمين الإعاقة (NDIS).
- ◀ 707 مليون دولار لتقديم **برنامج الوظائف عن بعد والتنمية الاقتصادية** الجديد في النصف الثاني من عام 2024 والذي يوفر وظائف حقيقية للأفراد في المجتمعات النائية، وأجور مناسبة وظروف لائقة. يتم تطوير البرنامج بالشراكة مع شعوب الأمم الأولى وسيمول 3,000 وظيفة على مدى ثلاث سنوات. وسيدعم المجتمعات النائية لتحديد المشاريع المحلية وألويات العمل لزيادة الفرص الاقتصادية في مناطقهم. سيدعم البرنامج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تعزيز اقتصاد الرعاية والدعم في المناطق النائية.
- ◀ في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، استثمرت الحكومة مليوني دولار لتطوير قادة شؤون الإعاقة في جميع أنحاء أستراليا من خلال **برنامج قيادة الإعاقة**. تم تقديم البرنامج التجريبي من خلال المعهد الأسترالي لمديري الشركات للأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز مهاراتهم القيادية والتنفيذية العليا لتولي مناصب مجلس الإدارة. وعلى مدار العامين التجريبيين، التحق 208 أشخاص من ذوي الإعاقة بالبرنامج، أفاد 87٪ منهم بتحقيق أهدافهم أو تطلعاتهم للدورة.

◀ في عام 2022، عدّلت الحكومة **قانون العمل العادل لعام 2009** لتوفير مجال أكبر للموظفين لطلب عمل مرن وجعلت الحق في طلب ترتيبات العمل المرنة حقًا قابلاً للتنفيذ. سيفيد هذا التغيير جميع العمال المؤهلين، بما في ذلك العمال ذوي الإعاقة.

وتواصل لجنة الخدمة العامة الأسترالية وضع وتنفيذ مبادرات **لتحسين نتائج توظيف ذوي الإعاقة في الخدمة العامة الأسترالية**. وتشجع لجنة الخدمة العامة الأسترالية للقيام بمشروع استكشافي للتأكد من جدوى تنفيذ توصيات اللجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة ذات الصلة في جميع أنحاء الخدمة العامة الأسترالية.

المواقف المتخذة استجابة للتوصيات

يتضمن هذا القسم مواقف الحكومة الأسترالية استجابة للتوصيات الـ 172 في إطار مسؤوليتها الأساسية أو المشتركة. ولا يتضمن الردود على التوصيات الـ 50 التي تقع ضمن مسؤولية حكومات الولايات والأقاليم وحدها.

يمكن العثور على ردود مفصلة للوصول إلى التوصية في استجابة الحكومة الأسترالية الكاملة للجنة الملكية المعنية بشؤون الإعاقة، المتاحة على www.dss.gov.au/DRC-Aus-Gov-Response.

لغة الاستجابة والتعاريف	
موقف الاستجابة	التعريف
قبول	قبول / دعم التوصية بالكامل.
قبول من حيث المبدأ	قبول / دعم نية السياسة الشاملة ولكن قد تنظر في مناهج مختلفة للتنفيذ.
ملاحظة	تُستخدم للتوصيات التي لا يكون من المناسب فيها الإشارة إلى القبول أو الرفض، والذي قد يكون بسبب عدم وقوع التوصية ضمن مسؤولية أو اختصاص الحكومة الأسترالية في مجال السياسات.
رهناً بمزيد من النظر	يشير إلى أن الحكومة الأسترالية لا تزال تنظر في التوصية. قد يكون هذا بسبب الحاجة إلى انتظار نتيجة الاستفسارات ذات الصلة أو لتمكين المزيد من التشاور والمشاركة لإبلاغ الرد.

يُرجى ملاحظة أن التوصية الأولى في التقرير النهائي للجنة الملكية هي التوصية 4.1. وبناءً على ذلك، تبدأ الردود من التوصية 4.1.

المجلد 4: إعمال حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة	
عنوان التوصية	رد الحكومة الأسترالية
4.1 - 4.22: وضع قانون لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	رهناً بمزيد من النظر
4.23 - 4.34: إصلاح قانون التمييز ضد الإعاقة	قبول من حيث المبدأ

المجلد 5: الحكم من أجل الشمولية

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
رهناً بمزيد من النظر	5.1: وضع اتفاقية وطنية للإعاقة
قبول	5.2: استعراض وتحديث الاستراتيجية الخاصة بشؤون الإعاقة في أستراليا
قبول من حيث المبدأ	5.4: استعراض الاتفاقات والاستراتيجيات والخطط الوطنية
رهناً بمزيد من النظر	5.5: إنشاء لجنة وطنية لشؤون الإعاقة
ملاحظة	5.6: ترتيبات إدارية جديدة للإعاقة
قبول من حيث المبدأ	5.7: نقاط الاتصال عبر الولايات القضائية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD

المجلد 6: تمكين الاستقلالية والوصول

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
قبول من حيث المبدأ	6.1: الخطة الوطنية للاتصالات الميسرة
قبول من حيث المبدأ	6.2: زيادة عدد المترجمين الفوريين للغة الإشارة (أوسلان)
قبول من حيث المبدأ	6.3: الوصول إلى مترجمين شفويين مهرة ومؤهلين
قبول من حيث المبدأ	6.6: مبادئ صنع القرار المدعوم
قبول من حيث المبدأ	6.19: جمع البيانات عن ترتيبات الدعم والتمثيل
رهناً بمزيد من النظر	6.20: الإعلان التفسيري
قبول من حيث المبدأ	6.21 – 6.23: المناصرة
قبول من حيث المبدأ	6.24 – 6.25: قدرة النظام الصحي فيما يتعلق بالإعاقة الإدراكية
قبول من حيث المبدأ	6.26: توسيع دور اجتماع وزراء الصحة لرصد تنمية قدرات القوى العاملة الصحية
6.27 (أ) و(ب): القبول من حيث المبدأ 6.27 (ج): قبول	6.27: إعداد تقارير مرحلية منتظمة من جانب سلطات الاعتماد

المجلد 6: تمكين الاستقلالية والوصول

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
قبول من حيث المبدأ	6.28: تحسين الوصول إلى المواضيع السريرية في الخدمات الصحية للإعاقة
قبول من حيث المبدأ	6.29: تحسين التدريب المتخصص والتطوير المهني المستمر في مجال الرعاية الصحية للإعاقة المعرفية
ملاحظة	6.30: توسيع نطاق المركز الوطني للتميز في صحة الإعاقة الذهنية
6.31a - قبول 6.31b - قبول من حيث المبدأ	6.31: تضمين الحق في الحصول العادل على الخدمات الصحية في أدوات السياسة الرئيسية
قبول من حيث المبدأ	6.32: زيادة القدرة على تقديم الدعم والتكيف من خلال تحسين التوجيه والتمويل والمعلومات التي يمكن الوصول إليها
قبول من حيث المبدأ	6.34: إدخال مرشدين لصحة الإعاقة لدعم التنقل في الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة
قبول	6.37: جمع البيانات والإبلاغ العام عن الأدوية النفسية
قبول من حيث المبدأ	6.38: تعزيز قاعدة الأدلة بشأن الحد من الممارسات التقييدية والقضاء عليها
قبول من حيث المبدأ	6.39 - 6.40: الممارسات التقييدية
رهنًا بمزيد من النظر	6.41: الحظر التشريعي للتعميم غير العلاجي

المجلد 7: التعليم الشامل والتوظيف والإسكان

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
قبول من حيث المبدأ	7.2 و 7.3 و 7.6 و 7.13: التعليم الشامل
قبول من حيث المبدأ	7.8 و 7.10: قدرة القوى العاملة التعليمية وإدارة الشكاوى
قبول من حيث المبدأ	7.9 و 7.12: بيانات التعليم والأدلة والتمويل
ملاحظة	7.14 - 7.15: الإلغاء التدريجي للتعليم غير السائد أو المنفصل

المجلد 7: التعليم الشامل والتوظيف والإسكان

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
قبول	7.16: أولويات الإدراج في النموذج الجديد لخدمات توظيف ذوي الإعاقة
قبول	7.17: تطوير موارد التعليم والتدريب لموظفي خدمات توظيف ذوي الإعاقة
قبول من حيث المبدأ	7.18 – 7.23: توظيف ذوي الإعاقة في القطاع العام
ملاحظة	7.24: عقد مجلس لحقوق توظيف ذوي الإعاقة
قبول من حيث المبدأ	7.25: تعديل قانون العمل العادل لعام 2009 (كومبولث)
قبول من حيث المبدأ	7.26: تعديل قانون التمييز ضد الإعاقة لعام 1992 (كومبولث)
قبول	7.27: تمكين آلية الإحالة إلى أمين مظالم العمل العادل
قبول	7.28: تحسين المعلومات المتعلقة بالأجور ومعاش دعم الإعاقة
قبول	7.29: تضمين نهج "التوظيف المفتوح أولاً" في استراتيجية توظيف المشاركين في NDIS
قبول من حيث المبدأ	7.30: دعم الانتقال إلى العمالة الشاملة
رهنًا بمزيد من النظر	7.31: رفع الأجور دون الحد الأدنى
رهنًا بمزيد من النظر	7.32: إنهاء العمالة المنفصلة بحلول عام 2034
قبول من حيث المبدأ	7.33: إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة في النهج الوطنية الرئيسية للإسكان والتشرد
قبول	7.34: إدراج التشرد في الاستراتيجية الخاصة بشؤون الإعاقة في أستراليا
قبول من حيث المبدأ	7.39: منع التشرد عند انتقال الأشخاص ذوي الإعاقة من مجالات الخدمة أو المؤسسات
رهنًا بمزيد من النظر	7.40: معالجة مسألة تشرد ذوي الإعاقة في الخطة الوطنية للإسكان والتشرد
قبول من حيث المبدأ	7.41: إصلاح المنزل الجماعي
قبول من حيث المبدأ	7.42: تحسين فرص الحصول على خيارات السكن البديلة

المجلد 7: التعليم الشامل والتوظيف والإسكان

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
رهنًا بمزيد من النظر	7.43 - 7.44: إصلاح المنازل الجماعية

المجلد 8: العدالة الجنائية والأشخاص ذوو الإعاقة

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
قبول من حيث المبدأ	8.2: الوعي بالإعاقة في رصد البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب
قبول من حيث المبدأ	8.11: معلومات للمحاكم والممارسين القانونيين
قبول من حيث المبدأ	8.12: تنفيذ المبادئ الوطنية
قبول من حيث المبدأ	8.13: بيانات حول الأشخاص المحتجزين في أنظمة الطب الشرعي
رهنًا بمزيد من النظر	8.17: مبادئ NDIS التطبيقية وجداول الدعم المتعلقة بنظام العدالة
قبول	8.18: توقيت دعم الانتقال الممول من NDIA
قبول من حيث المبدأ	8.19: تعديل قانون التمييز على أساس الإعاقة لعام 1992 (كومبولث) ليشمل تقديم الشرطة "للخدمات"
قبول من حيث المبدأ	8.20: تحسين استجابات الشرطة للأشخاص ذوي الإعاقة
قبول من حيث المبدأ	8.23: خطة العمل لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال ذوي الإعاقة
قبول من حيث المبدأ	8.24: الإعاقة - تعريف شامل للعنف الأسري والمنزلي

المجلد 9: الأشخاص ذوي الإعاقة من شعول الأمم الأولى

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
قبول	9.4: توسيع برامج موصل المجتمع
قبول من حيث المبدأ	9.5: كتلة تمويل القطاع الذي يسيطر عليه المجتمع

المجلد 9: الأشخاص ذوي الإعاقة من شعول الأمم الأولى

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
قبول من حيث المبدأ	9.6: المجلس الوطني للوكالة الوطنية للتأمين ضد الإعاقة
قبول من حيث المبدأ	9.7: المشاركة في الحياة الثقافية
قبول من حيث المبدأ	9.8 - 9.9: عودة NDIS إلى سياسات وتمويل دعم البلد والأسرة
قبول من حيث المبدأ	9.10: منتدى الإعاقة لشعوب الأمم الأولى
قبول من حيث المبدأ	9.11: البناء على خطة تعزيز قطاع الإعاقة
قبول من حيث المبدأ	9.12: معايير السلامة الثقافية الشاملة للإعاقة
قبول من حيث المبدأ	9.13: تنمية القوى العاملة عن بُعد

المجلد 10: خدمات الإعاقة

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
قبول من حيث المبدأ	10.1: تضمين حقوق الإنسان
قبول من حيث المبدأ	10.2: تنسيق الدعم المستقل
قبول	10.3: تنسيق الدعم الكافي
قبول من حيث المبدأ	10.4: جودة تنسيق الدعم
قبول من حيث المبدأ	10.5: المناصرة
قبول من حيث المبدأ	10.6 - 10.7: دعم اتخاذ القرار في خدمات الإعاقة
رهنًا بمزيد من النظر	10.8: خطة وطنية لتسجيل موظفي دعم ذوي الإعاقة
ملاحظة	10.9: جائزة صناعة الخدمات الاجتماعية والمجتمعية والرعاية المنزلية والإعاقة
قبول من حيث المبدأ	10.10: مزود الملاذ الأخير
قبول من حيث المبدأ	10.11: الإجراءات الداخلية لرصد الحوادث التي يجب الإبلاغ عنها.
قبول من حيث المبدأ	10.12: مقدمة عن تحديدات الفئة أو النوع

المجلد 10: خدمات الإعاقة

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
قبول من حيث المبدأ	10.13: إنشاء فريق محققين مستقلين
قبول من حيث المبدأ	10.14: وضع سياسات وإجراءات نموذجية
قبول من حيث المبدأ	10.15: المبادئ التوجيهية لمعالجة الشكاوى وممارسة التحقيق
قبول من حيث المبدأ	10.16: شرط النظر في الإنصاف
قبول من حيث المبدأ	10.17: الوصول إلى مؤشرات الحماية والخبرة
قبول من حيث المبدأ	10.18: تحسين إجراءات معالجة الشكاوى والاستجابات لها
قبول من حيث المبدأ	10.19: شرط التحقيق في بعض الشكاوى
قبول	10.20: إتاحة الوصول إلى عمليات الشكاوى
قبول من حيث المبدأ	10.21: عملية التسجيل والتدقيق
قبول من حيث المبدأ	10.22: تعزيز المتطلبات التنظيمية
قبول	10.23: نشر بيانات حول سوق مقدمي الخدمات غير المسجلين
قبول من حيث المبدأ	10.24: تحسين الوصول إلى ممارسي دعم السلوك
قبول من حيث المبدأ	10.25: تعزيز الرصد والامتثال والإنفاذ
قبول من حيث المبدأ	10.26: توسيع نطاق الإبلاغ عن البيانات ونشرها
قبول من حيث المبدأ	10.27: تعزيز القدرة الاستخباراتية
قبول من حيث المبدأ	10.28: تبادل المعلومات بين الهيئات المقررة
قبول من حيث المبدأ	10.29: إنشاء وحدة لشعوب الأمم الأولى
قبول من حيث المبدأ	10.30: أنشطة المشاركة وبناء القدرات
قبول من حيث المبدأ	10.31 - 10.33: فحص الموظفين

المجلد 11: آليات الرقابة المستقلة والشكاوى

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
رهنًا بمزيد من النظر	11.1 - 11.2: حماية البالغين

المجلد 11: آليات الرقابة المستقلة والشكاوى

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
قبول من حيث المبدأ	11.4: إنشاء مسارات شكاوى يمكن الوصول إليها
قبول من حيث المبدأ	11.5: المبادئ التوجيهية لمعالجة الشكاوى وممارسة التحقيق
قبول من حيث المبدأ	11.6: توثيق أحكام رئيسية للبروتوكول الاختياري المتعلق باتفاقية منع التعذيب وغيرها من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (OPCAT) في التشريعات
قبول من حيث المبدأ	11.7: توفير الموارد لأماكن الاحتجاز وتعريفها على نطاق أوسع
قبول من حيث المبدأ	11.10: تحسين الاتساق والتنسيق
قبول من حيث المبدأ	11.11: النهج الشامل للإعاقة في تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية منع التعذيب وغيرها من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (OPCAT)
قبول من حيث المبدأ	11.12 - 11.13: مخططات زوار المجتمع
رهنًا بمزيد من النظر	11.16: الاتفاق الوطني بشأن استعراضات الوفيات الناجمة عن الإعاقة
قبول من حيث المبدأ	11.18: الرقابة المزدوجة على السلوك والحوادث الواجب الإبلاغ عنها

المجلد 12: خارج اللجنة الملكية

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
قبول من حيث المبدأ	12.1: ردود الحكومة على التقرير النهائي
قبول من حيث المبدأ	12.2: تنفيذ توصيات التقرير النهائي
قبول من حيث المبدأ	12.3: الإبلاغ المرحلي عن تنفيذ التوصيات
قبول من حيث المبدأ	12.4: تقييم الفعالية في تحسين النتائج
قبول من حيث المبدأ	12.5: نهج متسق وطنيًا لجمع البيانات
قبول من حيث المبدأ	12.6: علامات الإعاقة في جمع البيانات للخدمات الرئيسية

المجلد 12: خارج اللجنة الملكية

رد الحكومة الأسترالية	عنوان التوصية
قبول من حيث المبدأ	12.7: تحسين جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة
قبول من حيث المبدأ	12.8: دعم طويل الأجل لأصل بيانات الإعاقة الوطنية